CENTRE FOR ARAB
UNIVERSITY
OMA
330.9535
DEV-PLA
(1976-1979)

سلطنة عمان
مجلس التنمية

تقرير متابعة خطة التنمية الخمسية الأولى

نتائج السنوات الأربع الأولى

١٩٧٦ - ١٩٧٩

CENTRE FOR ARAB GULF STUDIES
UNIVERSITY OF EXETER
SEP 1984

Sultanate of Oman

سلطنة عمان

مجلس التنمية

Development Committee

Report on the first 5-year Development plan

تقرير متابعة خطة التنمية الخمسية الأولى

نتائج السنوات الأربع الأولى

Results of the first four years

١٩٧٦ - ١٩٧٩

1976 - 1979

حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

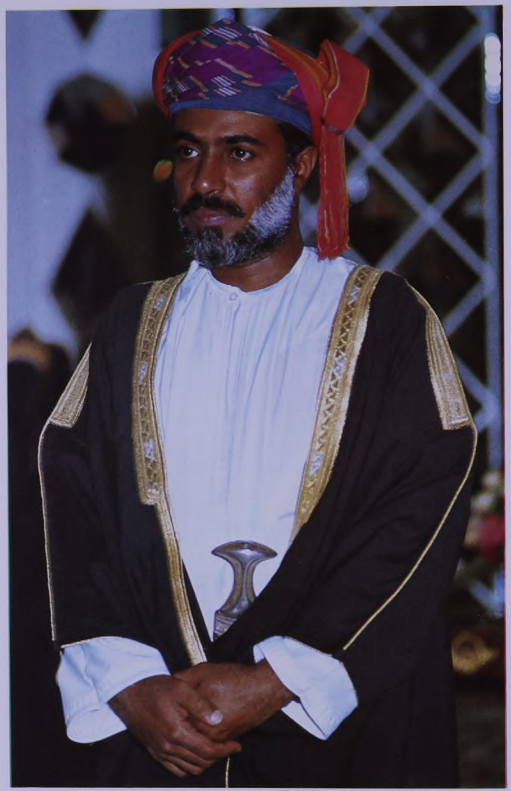

حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

المحتـــــويات

بيـــــان	الصفحة
تقـــــديم	١
جدول أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	٤
الفصل الأول : تقييم انجازات خطة التنمية الخمسية الأولى	٥
الفصل الثاني : الدخـــل القـــومي	١٧
الفصل الثالث : الاســـتثمارات	٢٤
الفصل الرابع : موارد واستخدامات الدولة	٣٢
الفصل الخامس : النقـــود والائتمـــان	٣٨
الفصل السادس : ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية	٤٥
الفصل الســابع : التـــوظيف	٥٠
ملحـــــق : بيان الكتب والنشرات الصادرة من مجلس التنمية	٥٢

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــــــديم

تفضل **جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم** فأنشأ مجلس التنمية في ٣ ذو القعدة ١٣٩٤ هجرية ، الموافق ١٧ نوفمبر ١٩٧٤ ميلادية . وتأكيدا على أهمية الواجبات المناطة بالمجلس فقد تفضل جلالته بتشكيله تحت رئاسته وبعضوية عدد من أصحاب السمو والمعالي الوزراء .

وتحددت اختصاصات المجلس كسلطة تخطيطية مع بقاء اختصاص ومسئولية التنفيذ الفعلي للوزارات المختلفة كل فيما يخصها ، وانيط بالمجلس على وجه الخصوص وضع السياسات والأهداف طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية في سلطنة عمان ، وترجمة هذه السياسات والأهداف طويلة الأجل الى خطط خمسية متتالية ، واقتراح السياسات والاجراءات اللازمة لتنفيذها ، ومناقشة واقرار المشروعات الانمائية التي تنفذها الدولة وتنسيق أنشطة مختلف الجهات الحكومية فيما يتعلق بتنفيذ الخطط الخمسية ، ومتابعة تنفيذ هذه الخطط واعداد تقارير سنوية تفصيلية عن نتائج هذه المتابعة .

وقام مجلس التنمية بأداء مهامه ، فأقر في فبراير ١٩٧٥ أهداف وسياسات التنمية الاقتصادية طويلة الأجل ، وأعد في نفس الشهر المذكور قانون التنمية الاقتصادية الذي صدر بمقتضى المرسوم السلطاني رقم ٩ لسنة ١٩٧٥ ، واعد المجلس أيضا في سنة ١٩٧٥ الخطة الخمسية الأولى (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) وتفضل **جلالة السلطان المعظم** باعتمادها بمقتضى المرسوم السلطاني رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٦ وأوصى المجلس بانشاء بنك تنمية عمان لتمويل القطاع الخاص في مجالات الصناعة والزراعة والنفط والتعدين والأسماك ، وبانشاء صندوق لتنمية الثروة السمكية ، قد تم انشاؤهما فعلا . وتعاون مجلس التنمية تعاونا وثيقا مع مجلس الشئون المالية في وضع وتنفيذ سياسات واجراءات ترشيد الانفاق الحكومي ، وفي توثيق علاقات السلطنة

بمؤسسات التمويل الاقليمية والدولية بما ادى الى تدبير التمويل اللازم لعدد كبير من المشروعات بشروط ميسرة .

وقد انقضى حتى الآن أربع سنوات من الخطة الخمسية الأولى ، وتنتهي السنة الأخيرة منها بعد شهور قليلة ، ولقد تم اعداد تقارير متابعة سنوية تفصيلية عما تم تنفيذه فعلا خلال السنوات الأربع ١٩٧٦ ــ ١٩٧٩ . وتدل نتائج هذه المتابعة على انها كانت سنوات عمل مثمر . فمن الناحية المالية تتمتع الدولة بسمعة مالية متينة ، وبتقدير من الاوساط المالية والنقدية الدولية للسياسات المالية الواقعية والحكيمة التي تم تنفيذها . ومن ناحية التنمية الاقتصادية فقد اطرد ارتفاع مستوى معيشة المواطنين في مختلف المناطق وبين مختلف الفئات . وتم فعلا تنفيذ عدد كبير من مشروعات التنمية الهامة التي قامت بها الدولة . فتم لأول مرة في تاريخ عمان استغلال الغاز الطبيعي كذلك تم لأول مرة انتاج طحين القمح في مشروع صناعي حديث . وتم انشاء ميناء حديث كبير في ريسوت . وبدأ تنفيذ مشروع تعدين النحاس وآخر لانتاج الاسمنت . وتم تنفيذ عدد كبير من مشروعات الطرق والكهرباء والمياه والمستشفيات والمدارس ومراكز التدريب المهني . وتم توسيع شبكات البرق والهاتف والارسال الاذاعي والتليفزيوني . كما عنيت الدولة بالنواحي الاجتماعية فتوسعت في برامج الاسكان الشعبي وفي تقديم المساعدات الاجتماعية للعاجزين . وفي الوقت نفسه دعمت الدولة من قدرتها الدفاعية في ضوء الاوضاع الدولية السائدة .

وقد تجاوب القطاع الخاص مع جهود الدولة في التنمية الاقتصادية فاتسعت رقعة العمران في جميع مناطق البلاد . واستثمر القطاع الخاص أمواله في اقامة عدد من الصناعات الصغيرة المناسبة لاقتصاديات عمان ، بالاضافة الى ما استثمره في قطاعات الاسكان والتجارة الداخلية والخارجية والزراعة والأسماك .

واليوم اذ نقبل على العيد الوطني العاشر لذكرى بدء النهضة الحديثة في عمان فاننا نشعر بالاطمئنان الى المستقبل ، وبالقدرة على الاستمرار في البناء والاضافة الى ما انجزناه حتى الآن . ولقد بدأ فعلا اعداد خطة التنمية الخمسية الثانية التي يبدأ تنفيذها اعتبارا من أول يناير ١٩٨١ . ونأمل أن ينتهي اعدادها ويتم اعتمادها وصدورها في وقت قريب . وتشير الصورة الأولية لهذه الخطة الى اننا سوف نتمكن من مضاعفة جهودنا في سبيل التنمية والرخاء .

ويسعدني عند هذه المرحلة الهامة في تاريخنا أن أقدم في هذا التقرير صورة صادقة لما تم تنفيذه في السنوات الأربع الأولى (١٩٧٦ ــ ١٩٧٩) من خطة التنمية الخمسية الأولى . وقد روعي في هذه الصورة أن تقدم في ايجاز وتدقيق التطور الفعلي للبلاد معبرا عنه بالوقائع والأرقام .

وفقنا الله جميعا لما فيه خير عمان تحت قيادة رائد نهضتنا جلالة **السلطان قابوس بن سعيد المعظم** .

قيس عبد المنعم الزواوي

مساعد رئيس مجلس التنمية

تحريرا في
٢ رمضان ١٤٠٠ هجرية
الموافق ١٥ يولية ١٩٨٠ ميلادية

أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

الموضـــــوع	الوحدة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٩
الدخل القومي بالاسعار الجارية	مليون ريال	٨١	٥٩٠	١٠٣٢
انتاج النفـط ـ المتوسط اليومي	الف برميل	٣٣٢	٣٤١	٢٩٥
الايرادات الذاتيـة للحـكومة	مليون ريال	٤٥	٣٨٨	٦٩٣
مصـــروفات الحـكومة	مليون ريال	٢١	٤٩٥	٦٥١
منهـا مصروفات التنميـة	مليون ريال	٣	١٧٣	١٩٤
استثمارات القطـاع الخـاص	مليون ريال	١١	٥٠	١٠١
النقـــد المتـــداول	مليون ريال	٥	٣٩	٧٤
جمـلة الواردات المسـجلة	مليون ريال	٨	٢٦٤	٤٣٠
مجموع عدد موظفي الحكومة	العـــدد	١٧٥٠	١٩٠٠٠	٣٦٠٩١
الرواتب المدفوعة في الحكومة	مليون ريال	٢ر٣	٥٣	١٢٦
اجمالي انتاج الطاقة الكهربائية الحـــكومية	مليون كيلو واط/ساعة	٨	١٥٤	٦٠٠
اجمالي انتاج الميـــاه	مليون جالون	١٤	٣٥٩	٢٢٠٦
اطوال الطرق المعبدة بالاسفلت	كيـــلو متر	١٠	٧٠٨	١٧٦٠
اطوال الطرق الممهـــــدة	كيـــلو متر	١٨١٧	٥٤٩٥	١٣٤٩٧
الخطـــوط التليفونية المزودة	العـــدد	٥٥٧	٣٧٠١	١١١٧٣
مجمـــوع عدد المدارس	العـــدد	٣	١٧٦	٣٥٢
مجمـــوع عدد الطلاب	العـــدد	٩٠٠	٤٩٢٢٩	٥٩٣٧٪
عدد الاسـرة بالمستشفيات والمراكـز الصـــحية	العـــدد	١٢	١٠٠٠	١٤٢٨

الفصـــل الأول
تقييم انجازات الخطة الخمسية الأولى

تبين الفصول الستة التالية تحليلا رقميا للتطور الاقتصادي الذي طرأ خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩ أي خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية ويبين هذا الفصل بصورة موجزة الاطار الذي تم فيه هذا التطور مع تقييم لنتائجه .

لقد بدأت سلطنة عمان نهضتها الحديثة في شهر يولية ١٩٧٠مستهدفة احداث تنمية اقتصادية سريعة تعوض فيها تخلف السنوات السابقة . وقد بدأت انطلاقتها من قاعدة ضيقة للغاية كما يتضح من جدول المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المنشور في بداية هذا التقرير . فالطرق المرصوفة كان طولها في جميع أنحاء السلطنة عشرة كيلومترات والمدارس عددها ثلاث وعدد الأسرة بالمستشفيات لم يتوفر منها الا ١٢ سريرا . وعدد خطوط الهاتف ٥٥٧ خطا فحسب . ولم يكن بالبلاد ميناء أو مطار حديث .

وعملية التنمية الاقتصادية عملية شاقة وتحد صعب كما هو واضح من تجارب مجموعة الدول النامية خلال العقود الثلاثة الماضية من هذا القرن . وهي تحد صعب حتى لـو ابتدأت من قاعدة اقتصادية أوسع من القاعدة التي ابتدأ منها الاقتصاد العماني في سنة ١٩٧٠ . ولاشك أن انتاج النفط وايراداته يساعد على التغلب على بعض هذه الصعوبات ولكنه لا يلغيها . بل لعل زيادة الاعتماد على ايرادات النفط ينطوي في حد ذاته على ابراز تحديات جديدة تتمثل في ضرورة تنمية مصادر أخرى للدخل تقف الى جوار النفط وتحل محله في المستقبل .

وتكون ايرادات النفط في عمان ٩١,٦٪ من ايرادات الدولة و ٦١,٥٪ من اجمالي الناتج المحلي طبقا لأرقام سنة ١٩٧٩ . ومع ذلك فان عمان ليست من الدول ذات الفائض ، فهى مستوردة لرأس المال لا مصدرة له . ومعدل انتاج النفط محدود بالمقارنة بالدول النفطية ذات الفائض . وقد بلغ أقصى معدل لانتاج النفط في عمان ٣٦٦ الف برميل يوميا في سنة ١٩٧٦ ، وبلغ في سنة ١٩٧٩ نحو ٢٩٥ الف برميل يوميا .

ويقابل ذلك أن مساحة سلطنة عمان كبيرة وتصل الى نحو ٣٠٠ الف كيلو متر مربع وعدد سكانها كبير نسبيا ، ويقيمون في عدد كبير من المدن والقرى المنتشرة في جميع أرجاء هذه المساحة . ويقتضي ذلك انشاء هياكل اقتصادية واسعة لخدمة جميع هذه المراكز السكانية ، من طرق الى مدارس ، الى مستشفيات وعيادات صحية ، الى محطات مياه وكهرباء ، الى غير ذلك من المرافق الأساسية .

والموارد الطبيعية بخلاف النفط محدودة نسبيا ، الأمر الذي يقتضي جهدا أكبر ووقتا أطول في استنباط ودراسة المشروعات الانتاجية التي تصلح كمصدر للدخل في المستقبل .

ويقابل هذه الصعاب التي هي من الظواهر المعتاد وجودها في الدول النامية بصفة عامة ، ان الاقتصاد العماني يتمتع بميزات تجعل منه اقتصادا حقيقيا قابلا للتنمية بالحكمة والحرص والرشد في استخدام الموارد المتاحة . فيتمتع الاقتصاد العماني بوجود تاريخي طويل للنشاط الزراعي ولنشاط صيد الأسماك . كما يتمتع الاقتصاد العماني بخبرة السكان في الأعمال التجارية اكتسبوها على مر العصور الطويلة الماضية نتيجة للموقع الجغرافي المتميز لعمان في هذه المنطقة ونتيجة لتاريخهم الطويل في التجارة البحرية .

ولقد تركزت جهود التنمية أثناء الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ في بناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لاطراد حركة التنمية الاقتصادية بعد ذلك . ونجحت تلك الفترة فعلا . ، ببذل الكثير من الجهد والمال ، في انشاء حجم مناسب من هذه الهياكل .

واعتبارا من أول يناير ١٩٧٦ بدأ تطبيق أول خطة تنمية خمسية متكاملة . واتساقا مع ظروف الاقتصاد العماني السالف ايجازها ، اتخذت الخطة أهدافا قصيرة الأجل وأخرى أطول أجلا .

فأما الأهداف قصيرة الأجل فتتمثل فيما يلي :

اولا : كانت تقديرات شركة تنمية نفط عمان ـ وهي الشركة الوحيدة المنتجة للنفط في عمان ـ تشير الى انخفاض انتاج النفط بعد بلوغه أقصى معدل للانتاج في سنة ١٩٧٦ أي في أول سنوات الخطة . ويتدرج الانتاج في الانخفاض بعد ذلك طوال سنوات الخطة . ومن ثم كان من الضروري أن تأخذ خطة التنمية هذا الامر في الاعتبار لان النفط هو المصدر الأساسي لايرادات الدولة . فحرصت الخطة على أن تقابل هذا الاعتبار بالسياسات الآتية :

١ ـ تحديد أهداف واقعية للخطة تتمشى مع تطور انتاج وايرادات النفط . وقد تم ذلك فعلا .

٢ ـ المحافظة على استهداف مستوى مرض من المصروفات الانمائية سنويا عن طريق تعزيز الموارد المالية الذاتية للدولة

بتمويل أكبر عدد ممكن من المشروعات من مصادر التمويل الاقليميةوالدولية بشروط ميسرة . وقد نجحت الخطة في هذا الهدف نجاحا كبيرا حيث تم خلال السنوات الاربع الحصول على معونات جملتها ١٨٠ مليون ريال عماني ، والحصول على قروض جديدة جملتها ٢٨٨ مليون ريال عماني كلها قروض متوسطة أو طويلة الأجل بشروط ميسرة . ولم تلجأ الدولة خلال تلك الأعوام لأي اقتراض تجاري . واستطاعت الدولة نتيجة لذلك ورغم انخفاض انتاج النفط ، أن تنفذ فعلا خلال الأربع سنوات مشروعات انمائية جملة قيمتها ٨٩٨ مليون ريال عماني .

٣ ـ توجيه شركة تنمية نفط عمان الى زيادة عمليات التنقيب والاستكشاف وكذلك العمل على اجتذاب شركات جديدة للتنقيب في مناطق جديدة من السلطنة . وذلك بهدف وقف اتجاه انتاج النفط الى الانخفاض واعادة اتجاهه الى الارتفاع ان أمكن . وقد نجحت هذه الجهود نجاحا كبيرا أيضا . فتم فعلا عقد عدة اتفاقات مع شركات جديدة للتنقيب عن النفط . وقد اكتشفت احداها فعلا حقلا للنفط في ام الطبول وينتظر أن يبدأ انتاج ١٢ الف برميل يوميا منه في بداية ١٩٨١ . واكتشفت شركة ثانية حقلا للغاز الطبيعي . كما تم تعديل الاتفاقية القائمة مع شركة تنمية نفط عمان بهدف ايجاد الحوافز اللازمة لمضاعفة جهود التنقيب والاستكشاف . وتملك الحكومة ٦٠٪ من رأس مال هذه الشركة . وقد نجحت هذه الجهود فعلا في زيادة رصيد الاحتياطي من النفط المعروف الممكن استخراجه من ١٣٢٩ مليون برميل في أول يناير سنة ١٩٧٦ الى ٢٤٨٠ مليون برميل في أول يناير ١٩٨٠ .كما بدأتالشركة منذ نهاية ١٩٧٧ في اقامة

المنشآت اللازمة لانتاج النفط من حقول امال ومرمول ، وكذلك في مد خطوط الانابيب اللازمة لنقل هذا النفط الى ميناء الفحل . وسوف تكتمل هذه الانشاءات في العام الحالي (١٩٨٠) ٠ واعتبارا من نهاية عام ١٩٨٠ سوف يبدأ انتاج النفط في التزايد من جديد . أي أن الدولة قد نجحت فعلا في خلال السنوات الاربع في وقف اتجاه انتاج النفط الى الانخفاض وفي تحويله الى التزايد وفي زيادة حجم الاحتياطي المكتشف من النفط أي في اطالة عمر الانتاج النفطي في عمان . وعلاوة على ذلك فان حقول الغاز الطبيعي التي اكتشفت أثناء هذه السنوات الأربع وان كانت لا تكفي حاليا لانشاء مشروع لتصدير الغاز السائل الا أنها تبشر باحتمالات قوية لذلك في بداية التسعينات .

ثانيا : ترتب على الجهود المكثفة التي بذلت في بناء الهياكل الاقتصادية أثناء السنتين السابقتين على الخطة الخمسية الأولى ، وعلى ارتفاع مستوى الأسعار والتضخم الدولي عقب سنة ١٩٧٤ ، وعلى ازدياد مصروفات الدولة في مختلف المجالات ، ان اسفرت موازنتا سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ عن عجز كبير في الموازنة العامة للدولة حيث بلغ ٦٢,١ مليون ريال عماني في سنة ١٩٧٤ و ١٠٧,٨ مليون ريال عماني في سنة ١٩٧٥ . كذلك فان الارتباطات والعقود التي ابرمت في تلك السنتين تخلف عنها التزامات مالية كبيرة لسنة ١٩٧٦ . وصاحب كل ذلك ظهور بعض الضغوط التضخمية ، وتواتر العجز في ميزان المدفوعات . وكان على خطة التنمية الخمسية أن تأخذ كل ذلك في الاعتبار وأن تتبع السياسات المالية اللازمة لاعادة التوازن الى مالية الدولة . وقد تم ذلك فعلا بنجاح على الوجه التالي :

١ ـ تم ترشيد النظام المالي وتوسيع نطاق تطبيق نظام المناقصات

على كل المشروعات . وكان لهذه الاجراءات أثر واضح على تكلفة المشروعات المنفذة حيث أمكن تنفيذها بتكلفة تقل كثيرا عن تكلفة المشروعات التي جرى العمل في السابق على التعاقد عليها دون مناقصات . أي أنه أمكن تنفيذ قدر كبير من المشروعات بتكلفة اجمالية أقل .

٢ ـ روعي تخفيض معدل نمو المصروفات المتكررة بقدر الامكان .

٣ ـ روعي تخفيض العجز الاجمالي للموازنة العامة ومقابلة العجز المتبقي من المعونات والقروض الميسرة كما سلفت الاشارة .. وقد نجحت هذه الخطة فعلا في تخفيض العجز الاجمالي من ٩٤ مليون ريال عماني في سنة ١٩٧٦ الى ١٥ مليون ريال عماني في سنة ١٩٧٧ . ثم ارتفع العجز من جديد الى ٥٨ مليون ريال عماني في سنة ١٩٧٨ بسبب انخفاض انتاج النفط في ذلك العام مع ثبات سعره . ثم تحولت الموازنة الى فائض بلغ ٤٢ مليون ريال عماني في سنة ١٩٧٩ . وقد ترتب على كل ذلك تحسن واضح في المركز المالي للدولة ، وكذلك هبوط الضغوط التضخمية التي كانت قد اشتدت في سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ . كما انخفض عجز العمليات الجارية في ميزان المدفوعات من ـ ١٢,٨ مليون ريال عماني في سنة ١٩٧٥ الى ـ ٣,١ مليون ريال عماني في سنة ١٩٧٦ ثم تحولا الى فائض بلغ +١٢,٢ مليون ريال عماني في سنة ١٩٧٧ . وعاد الى تسجيل عجز بلغ ـ ٣٠,٦ مليون ريال عماني في سنة ١٩٧٨ بسبب انخفاض انتاج النفط وثبات سعره في تلك السنة كما سبقت الاشارة . وسجلت سنة ١٩٧٩ بعد ذلك فائضا بلغ + ١٢٤,٣ مليون ريال عماني .

٤ ـ روعي في الخطة الخمسية تجنب المشروعات المظهرية والتركيز على المشروعات التي تثبت جدواها الاقتصادية والاجتماعية حرصا على تجنب المصروفات الرأسمالية والجارية التي لا مقتضى اقتصادي أو اجتماعي لها .

ثالثا : كان من الواضح وقت اعداد الخطة الخمسية الأولى ان القطاع الخاص الذي توليه الخطة اهتماما كبيرا باعتباره الركن الأساسي للنظام الاقتصادي المعتمد في الخطة ، يوجه الجزء الأكبر من اهتمامه الى النشاط التجاري ونشاط الاستثمار العقاري نظرا لارتفاع عائد الاستثمار فيهما في ذلك الوقت . ومع أهمية تنمية هذين النشاطين فان التركيز عليهما من جانب القطاع الخاص كان له مخاطر متوقعة . فمن ناحية فانه من طبائع نظام العرض والطلب في هذين النشاطين أنه بازدياد العرض منهما وبازدياد المنافسة في مجالهما لا مفر من أن تبدأ العوائد المرتفعة على الاستثمار فيهما في الانخفاض . ولما كان تمويل الجانب الأكبر من رؤوس الأموال المستثمرة في هذين المجالين يتم بالاقتراض من الجهاز المصرفي ، فانه ما لم ينتبه القطاع الخاص الى هذا التطور المتوقع فانه قد يجد نفسه مواجها بصعوبات مالية وبانخفاض السيولة النقدية لديه . وهي ظاهرة حدثت في عديد من الدول ، ويتكرر حدوثها خاصة وأن فترات الرواج تجذب كثيرا من المستثمرين الذين لم يسبق لهم اكتساب خبرات كافية في تلك المجالات . ومن ناحية أخرى فان تركيز القطاع الخاص على هذين المجالين يترك مجالات الصناعة والزراعة وصيد الأسماك والتعدين معتمدة كلية على الاستثمار الحكومي مما يتنافى والنظام الاقتصادي المرغوب فيه . ولذلك كان من الضروري أن تعمل خطة التنمية على دعم

وتشجيع القطاع الخاص على الاتجاه الى مسارات جديـدة في استثماراته تفتحها له الدوله . وقد اتخذت الخطة لذلك الوسائل الآتية :

١ ــ تم انشاء بنك تنمية عمان ليقوم أساسا بتقديم التمويل للقطاع الخاص بشروط ميسرة في مجالات الصناعة والزراعة وصيد الأسماك والتعدين والنفط .

٢ ــ تم تقرير عدد من الاعفاءات الضريبية للاستثمارات الموظفة في تلك الأنشطة .

٣ ــ تم تشجيع المشروعات الصغيرة التي تتناسـب طبيعتهـا وامكانات القطاع الخاص .

وقد استجاب القطاع الخاص استجابة كبيرة لهذه السياسات وقام فعلا باستثمار ٣٣٣ مليون ريال عماني في مختلف المجالات خلال السنوات الأربع . واطرد حجم استثمارات القطاع الخاص في النمو عاما بعد عام حيث كان ٥٠ مليون ريال عماني في سنة ١٩٧٥ وارتفع الى ١٠١ مليون ريال عماني في سنة ١٩٧٩ . وقد بلغت جملة استثمارات القطاع الخاص في الصناعة في الأربع سنوات أكثر من ٥٠ مليون ريال عماني . كما بلغت استثماراته في قطاعي الزراعة والأسماك معا نحو ١٦ مليون ريال عماني .

ويتبين من دراسة قامت بها المديرية العامة للاحصاءات الوطنية بالأمانة الفنية لمجلس التنمية أنه في سنة ١٩٧٨ كان يوجد ٥٣٦ منشأة صناعية في القطاع الحديث من الصناعات أي بخلاف الصناعات التقليدية

والحرفية وكذلك بخلاف صناعات الخدمات مثل ورش اصلاح السيارات وتفصيل الملابس .. الخ . وقد اتجه القطاع الخاص فعلا الى المشروعات الصغيرة التي تناسب الاقتصاد العماني . ومن بين تلك المشروعات مشروعات للبويات ، وأنابيب الاسبستوس ، ولصناعة مواد البناء ولانتاج الدواجن ، ولتصنيع هياكل الحديد والالمونيوم ، ولمنتجات الالبان وللمشروبات الغازية ، ولتصنيع الاثاث . هذا بخلاف العديد من صناعات الخدمات مثل المخابز وورش اصلاح السيارات وغيرها .

يصور ما سبق ــ في ايجاز ــ الأهداف قصيرة الأجل لخطة التنمية الخمسية الأولى وما تحقق منها . وأما الأهداف طويلة الأجل للخطة المذكورة فهي :

(أ) العمل على تنمية مصادر جديدة للدخل القومي تقف الى جوار النفط وتحل محله في المستقبل .

(ب) زيادة نسبة الاستثمارات الموجهة الى المشروعات المغلة للدخل وعلى وجه الخصوص في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والأسماك .

(ج) توزيع الاستثمارات جغرافيا بحيث تعود بالنفع على مختلف مناطق البلاد وسائر أهلها ، وحتى يزول التفاوت في مستوى المعيشة بين مختلف المناطق ، مع ايلاء أولوية خاصة للمناطق الأقل تقدما في الوقت الحاضر .

(د) دعم وتنمية المراكز السكانية الحالية والمحافظة عليها من خطر الهجرات الجماعية الى مراكز التجمع السكاني الكثيفة ، والمحافظة على البيئة .

(هـ) الاهتمام بموارد المياه باعتبارها عنصرا حيويا لازما لاستمرار النشاط الاقتصادي ونموه .

(و) الاهتمام بتنمية الموارد البشرية المحلية حتى تتمكن من القيام بدورها كاملا في الاقتصاد الوطني .

(ز) استكمال هياكل البنية الأساسية .

(ح) دعم النشاط التجاري المحلي وازالة صعوبات النقل والتخزين ومختلف العوائق التي تنتقص من اكتمال الأسواق التجارية ، وذلك بهدف زيادة النشاط التنافسي فيها وكفالة مستوى معقول من الأسعار .

(ط) استكمال مقومات اقتصـــــاد وطني حر يرتكز على نشاط القطاع الخاص على أساس المنافسة الحرة البعيدة عن الاحتكار ، وذلك عن طريق تقرير الحوافز والاعفاءات الضريبية المناسبة ، وعن طريق تقديم القروض للمشروعات الانتاجية بشروط معقولة ، وعن طريق المساهمة في رأس مال المشروعات الحيوية بما يتناسب والموارد المتاحة للدولة .

(ى) رفع كفاءة الجهاز الاداري للدولة .

وتبين الفصول الستة التالية رقميا مدى التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف وهي تشير الى انه قد تمت فعلا خطوات واسعة لبلوغ هذه الأهداف طويلة الأجل فقد تم في الأربع سنوات تحقيق نمو في الانتاج المحلي المتولد في قطاع الزراعة والأسماك بنسبة ٥٨,٤٪ ، وفي قطاع الصناعة بنسبـــة

٥٧٦,٢٪ ، وفي قطاع الكهرباء والمياه بنسبة ٤١٦,٦٪ ، وفي قطاع النقل والمواصلات بنسبة ٥٦,٢٪ ، وفي قطاع التجارة بنسبة ١١٥,٦٪ ، وفي قطاع البنوك بنسبة ٧٤,٥٪ ولايزال النفط يكون بطبيعة الحال المصدر الأساسي للدخل القومي ، ولكن نمو باقي القطاعات بالمعدلات السابق بيانها هو نتيجة ايجابية .

ولا يعني ذلك أن خطة التنمية الخمسية الأولى لم تصادف صعوبات في تنفيذها فهناك بعض الصعاب التي كشفت عنها خبرة التطبيق في السنوات الاربع . ويتلخص أهم هذه الصعاب فيما يلي :

١ ـ الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العماني لازالت صغيرة . أي أن الطاقة على تنفيذ المشروعات محدودة . والطاقة الاستيعابية هي مصطلح فني يشمل عناصر متعددة من بينها طاقة الجهاز الحكومي على دراسة المشروعات وتنفيذها ، وطاقة الشركات والمقاولين على التنفيذ ، والوقت الذي يستغرقه استيراد المعدات والآلات اللازمة لتنفيذ المشروعات ، وحجم العمالة المتوفرة في البلاد وخبراتها ، ومـدى توفـر الخبـرات اللازمـة لادارة المشروعـات بعـد تنفيذها .. الخ .

٢ ـ دراسة وتصميم المشروعات الانتاجية على وجه الخصـوص يستغرق وقتا أطول مما كان مقدرا ، نظرا لما تحتاج اليه من مراعاة لاعتبارات الجدوى الاقتصادية وللتغيرات التي تطرأ على ظروف السوق العالمية والمحلية .

٣ ـ استجابة المشتغلين بالقطاع الخاص في قطاعات الانتاج التقليدية وبخاصة في مجالي الزراعة والأسماك لمقتضيات تطوير أسلوبهم الانتاجي وزيادة انتاجيتهم ، أبطأ مما كان مقدرا .

٤ ـ استمرار حركة هجرة القوى العاملة بالزراعة والأسماك الى منطقة العاصمة وغيرها من المراكز السكانية الكثيفة نظرا لتوفر وسائل الراحة والترفيه في تلك المراكز وكذلك لتوفر فرص التوظف فيها باجور أعلى من الدخل الذي يوفره العمل في مجال الزراعة وصيد الأسماك .

٥ ـ النمو السريع في استخدام المياه في مختلف أغراض الحياة الحديثة على حساب استخدامها في أغراض الانتاج الزراعي .

الفصـــل الثاني
الدخـــل القـــومي

تقوم الأمانة الفنية لمجلس التنمية باعداد تقديرات سنوية للدخل القومي في سلطنة عمان حتى يمكن قياس أثر الجهود المبذولة على التنمية الاقتصادية في نمو القطاعات المختلفة . وتشير هذه التقديرات الى أن الدخل القومي قد حقق معدل نمو مرتفع في السنوات الأربع الأولى للخطة . كما تدل التقديرات الأولية على ان الدخل القومي سوف يحقق معدلا مرتفعامن النمو خلال عام ١٩٨٠ وهو العام الخامس والأخير من خطة التنمية الخمسية الأولى . وقد ساهمت جميع القطاعات بدون استثناء في هذا النمو .

وبمقارنة الموقف التراكمي للنمو الاقتصادي المحقق في الأعوام الأربعة الأولى من الخطة بسنة الأساس وهي ١٩٧٥ نجد أن الدخل القومي مقوما بالأسعار الجارية قد بلغ نحو ١٠٣٢ مليون ريال عماني في سنة ١٩٧٩ مقابل نحو ٥٩٠ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٥ ، أي بزيادة قدرها ٤٤٢ مليون ريال عماني بنسبة زيادة نحو ٧٥٪ في نهاية الأعوام الأربعة . أما اجمالي الناتج المحلي فقد حقق معدلا للنمو بلغ نحو ٦٢٪ .

ومن الطبيعي أن معدلات النمو قد تفاوتت من عام لآخر غير أن النتيجة النهائية للاعوام الاربعة تعتبر مرضية للغاية . وقد تحققت هذه الزيادة الكبيرة نتيجة زيادة الدخل المتولد في القطاع الرئيسي وهو قطاع النفط بنحو ٢٣٤ مليون ريال عماني أي بنسبة ٥٣٪ من اجمالي الزيادة بالاضافة الى نمو جميع القطاعات الاخرى بنحو ٢٠٨ مليون ريال عماني أي بنسبة ٤٧٪ من اجمالي الزيادة . وقد حقق الدخل المتولد في قطاع الادارة الحكومية زيادة بلغت نحو ٧٣ مليون ريال عماني ، وتلاه قطاع التجارة الداخلية بنحو ٤٤ مليون ريال عماني ، ثم قطاع التشييد والاسكان بنحو ٢٠ مليون ريال عماني . كما ساهم قطاع الزراعة وصيد الأسماك بنحو ١٢ مليون ريال عماني من هذه الزيادة . كذلك ساهم قطاع الصناعة بنحو ١٢ مليون ريال عماني أخـرى .

جـــــدول رقـــم (١)

مصادر الناتج المحلي بالاسعار الجارية

(مليون ريال عماني)

البيـــــان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الزراعة والاسماك	٢٠ر٢	٢١ر٤	٢٤ر٠	٢٧ر١	٣٢ر٠
النفـط والمعـادن	٤٨٦ر٨	٥٣٠ر٤	٥٣٤ر٨	٤٩٨ر٤	٧٢١ر٠
الصـــــناعة	١ر٢	٤ر٠	٨ر٣	١١ر٢	١٤ر٢
التشييد والاسكان	٧٠ر٨	٨٣ر٠	٨٤ر٢	٨٥ر٣	٩٠ر٧
النقـل والمواصلات	٢٣ر٥	٢٥ر٥	٢٨ر٢	٣٣ر٢	٣٦ر٧
الكهرباء والميـاه	١ر٨	٥ر٠	٦ر٣	٨ر٠	٩ر٣
التجـارة الداخلية	٣٨ر٥	٥٠ر٣	٦٥ر٥	٧٢ر٢	٨٣ر٠
البنـــــوك	٩ر٨	١١ر٢	١٣ر٣	١٤ر٥	١٧ر١
ايجارات المساكن	٩ر٣	١٣ر٨	١٨ر٣	٢١ر٨	٢٦ر٣
الادارة الحكومية والدفـــاع	٥٣ر٠	٧١ر٠	٨٣ر٤	١٠٥ر٩	١٢٥ر٩
الخدمات الاخرى وبـاقي القطـاعات	٨ر٤	١١ر٤	١٣ر٨	١٥ر٢	١٦ر٣
اجمـالي الناتج المحلي مقوما بسـعر السـوق	٧٢٤ر٢	٨٢٧ر٠	٨٨٠ر١	٨٩٣ر٨	١١٧٢ر٥
ناقص الضـــرائب غـير المباشـرة	ـ٢ر٥	ـ٤ر٥	ـ٤ر٦	ـ٤ر٦	ـ٨ر١
اجمـالي الناتج المحلي مقوما بتكلفـة عوامل الانتـــــاج	٧٢١ر٧	٨٢٢ر٥	٨٧٥ر٥	٨٨٨ر٢	١١٦٤ر٤
ناقص صافي تحويلات عوامـل الانتـــاج	ـ١٣١ر٦	ـ١٤٦ر٠	ـ١٣٠ر٢	ـ١١٩ر٨	ـ١٣٢ر٥
اجمـالي الناتج القومي مقوما بتكلفـة عوامل الانتـــــاج	٥٩٠ر١	٦٧٦ر٥	٧٤٥ر٣	٧٦٨ر٤	١٠٣١ر٩

جـــــدول رقـــم (٢)

الارقام القياسية لمعدلات نمو الناتج المحلي

البيـــــان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الزراعـــة والاســـماك	١٠٠	١٠٥ر٩	١١٨ر٨	١٣٤ر٢	١٥٨ر٤
النفط والمعـــــادن	١٠٠	١٠٩ر٠	١٠٩ر٩	١٠٢ر٤	١٤٨ر١
الصـــــناعة	١٠٠	١٩٠ر٤	٣٩٥ر٢	٥٣٣ر٣	٦٦٦ر٢
التشـــييد والاســـكان	١٠٠	١١٧ر٢	١١٨ر٩	١٢٠ر٥	١٢٨ر١
النقـــل والمواصـــلات	١٠٠	١٠٨ر٥	١١٢ر٠	١٤١ر٣	١٥٦ر٢
الكهـــرباء والميـــاه	١٠٠	٢٧٧ر٨	٣٥٠ر٠	٤٤٤ر٤	٥١٦ر٦
التجـارة الداخليـــة	١٠٠	١٣٠ر٦	١٧٠ر١	١٨٧ر٥	٢١٥ر٦
البنـــــــوك	١٠٠	١١٤ر٣	١٣٥ر٧	١٤٨ر٠	١٧٤ر٥
ايجـارات المســـاكن	١٠٠	١٤٨ر٤	١٩٦ر٨	٢٣٤ر٤	٢٨٢ر٨
الادارة الحكوميـة والدفـاع	١٠٠	١٣٤ر٠	١٥٧ر٤	١٩٩ر٨	٢٣٧ر٥
الخدمات الاخـرى وباقي القطاعات	١٠٠	١٣٥ر٧٠	١٦٤ر٣	١٨١ر٠	١٩٤ر٠
	١٠٠	١١٤ر٢	١٢١ر٥	١٢٣ر٣	١٦١ر٩

ومن ناحية الأهمية النسبية للدخل المتولد في القطاعات المختلفة فمازال النفط يقع في المرتبة الأولى ، وان انخفضت اهميته النسبية الي ٦١,٥٪ عام ١٩٧٩ مقابل ٦٧,٢٪ في عام ١٩٧٥ . ويليه في الأهمية قطاع الادارة الحكومية والدفاع الذي ارتفع الى ١٠,٧٪ مقابل ٧,٣٪ في بداية الفترة .

جـــــدول رقـــم (٣)

الاهمية النسبية لمصادر الناتج المحلي

البيـــــــــان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
النفط والمعـــــادن	٦٧ر٢	٦٤ر١	٦٠ر٨	٥٥ر٨	٦١ر٥
التشـــييد والاســـكان	١٠ر٠	١٠ر٠	٩ر٦	٩ر٦	٧ر٧
الادارة الحكومية والدفاع	٧ر٣	٨ر٦	٩ر٥	١١ر٩	١٠ر٧
التجـــارة الداخليـــة	٥ر٣	٦ر٠٠	٧ر٤	٨ر١	٧ر١
النقل والمواصـــــلات	٣ر٠	٣ر١	٣ر٢	٣ر٧	٣ر١
الزراعـــة والاســـماك	٢ر٨	٢ر٦	٢ر٧	٣ر٠	٢ر٧
ايجـــارات المســـاكن	١ر٣	١ر٧	٢ر١	٢ر٤	٢ر٣
البنـــــــوك	١ر٤	١ر٤	١ر٥	١ر٦	١ر٥
الخدمات الاخرى وباقي القطاعات	١ر٢	١ر٤	١ر٦	١ر٧	١ر٤
الكهـــرباء والميـــاه	٢ر	٦ر	٧ر	٩ر٠	٨ر
الصـــــــناعة	٣ر	٥ر	٩ر	١ر٣	١ر٢
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وقد ارتفع مجموع الاستهلاك الى ٥٩٢ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٩ مقابل ٣٤٤ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٥ ، كما ارتفعت أهميته النسبية الى ٥٠,٥٪ من مجموع الناتج المحلي مقابل ٤٧,٥٪ في بداية الفترة . وقد تحقق معظم هذه الزيادة في الاستهلاك الخاص ، أي استهلاك الأفراد ، الذي ارتفع الى ٣٠٨,٦٪ مليون ريال عماني مقابل ١١٥,١ مليون ريال عماني . كما ارتفعت أهميته النسبية الى ٢٦,٣٪ مقابل ١٥,٩٪ أما الاستهلاك الحكومي فقد ارتفع الى ٢٨٣,٥ مليون ريال عماني مقابل ٢٢٩ مليون ريال عماني ، بينما انخفضت أهميته النسبية الى ٢٤,٢٪ مقابل ٣١,٦٪ .

أما اجمالي الاستثمار فقد ارتفع حجمه الى ٣١٨ مليون ريال عماني مقابل ٢٥٨ مليون ريال عماني ، وانخفضت أهميته النسبية الى ٢٧,١٪ مقابل ٣٥,٦٪ . ويرجع ذلك الى الزيادة الملحوظة في حجم الناتج المحلي في عام ١٩٧٩ . وقد بلغت الاستثمارات الحكومية نحو ٢١٧ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٩ مقابل ٢٠٨ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٥ ، وانخفضت اهميته النسبية الى ١٨,٥٪ مقابل ٢٨,٧٪ وارتفع استثمار القطاع الخاص الى ١٠١ مليون ريال عماني مقابل ٥٠ مليون ريال عماني ، وكذلك ارتفعت أهميته النسبية الى ٨,٦٪ مقابل ٦,٩٪ .

وفي نفس الوقت ارتفع صافي الصادرات من السلع والخدمات الى ٢٦٢,٤ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٩ مقابل ١٢٢,١ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٥ . ويرجع ذلك الى الارتفاع الكبير الذي حدث في الدخل المتولد من صادرات النفط بأسرع من الزيادة في الواردات . وأصبح هذا البند يمثل ٢٢,٤٪ من اجمالي الناتج المحلي مقابل ١٦,٩٪ في عام ١٩٧٥ .

جـــــدول رقـــم (٤)

استخدام الناتج القومي بالاسعار الجارية

(مليون ريال عماني)

بيـــــــان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
مجموع الاستهلاك	١ر٣٤٤	١ر٣٦١	٩ر٤٢٦	٠ر٥٢١	١ر٥٩٢
خـــــاص ★	١ر١١٥	٦ر١١٧	٩ر٢٠٣	٠ر٢٧١	٦ر٣٠٨
حكـــــومى	٠ر٢٢٩	٥ر٢٤٣	٠ر٢٢٣	٠ر٢٥٠	٥ر٢٨٣
أجمالى الاستثمار	٠ر٢٥٨	٢ر٣٢١	٨ر٣١٠	٠ر٢٨١	٠ر٣١٨
خـــــاص	٠ر٥٠	٤ر٦٠	٩ر٨٠	٩ر٩٠	٠ر١٠١
حكـــــومى	٠ر٢٠٨	٨ر٢٦٠	٩ر٢٢٩	١ر١٩٠	٠ر٢١٧
صافي الصادرات من السـلع والخدمات	١ر١٢٢	٧ر١٤٤	٤ر١٤٢	٨ر٩٠	٤ر٢٦٢
اجمالى الناتج المحلى مقوما بسعر السوق	٢ر٧٢٤	٠ر٨٢٧	١ر٨٨٠	٨ر٨٩٢	٥ر١١٧٢

★ يشمل التغير في رصيد المخزون السلعي .

جـــــدول رقـــم (٥)

الاهمية النسبية لاستخدامات الناتج المحلي

بيـــــــان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
مجموع الاستهلاك	٥ر٤٧	٧ر٤٣	٥ر٤٨	٣ر٥٨	٥ر٥٠
خـــــاص	٩ر١٥	٢ر١٤	٢ر٢٣	٣ر٣٠	٣ر٢٦
حكـــــومي	٦ر٣١	٥ر٢٩	٣ر٢٥	٠ر٢٨	٢ر٢٤
الاستثمـــــار	٦ر٣٥	٨ر٣٨	٣ر٣٥	٥ر٣١	١ر٢٧
خـــــاص	٩ر٦	٣ر٧	٢ر٩	٢ر١٠	٦ر٨
حكـــــومي	٧ر٢٨	٥ر٣١	١ر٢٦	٣ر٢١	٥ر١٨
صافي الصادرات	٩ر١٦	٥ر١٧	٢ر١٦	٢ر١٠	٤ر٢٢
اجمالي الناتج المحلى مقوما بسـعر السـوق	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الفصـــل الثالث
الاســـــتثمارات

بلغ حجم اجمالي الاستثمارات في مشروعات التنمية التي نفذتها الحكومة والقطاع الخاص معا في السنوات ١٩٧٦ ــ ١٩٧٩ نحو ١٢٣١ مليون ريال عماني منها ٨٩٧,٨ مليون ريال عماني نفذتها الحكومة و ٣٣٣,٢ مليون ريال عماني نفذها القطاع الخاص ، أي بنسبة تنفيذ قدرها ١٠٦,٦٪ من اجمالي المخطط لهذه الأعوام .

وقد حقق القطاع الحكومي في تلك السنوات ١٠٨,٢٪ من حجم الاستثمارات التي كانت مخططة له ، كما حقق القطاع الخاص ١٠٢,٥٪ من اهداف الاستثمار التي توقعتها له خطة التنمية .

جـــــدول رقـــم (٦)

الاســـــتثمارات المنفـــذة

(مليون ريال عماني)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	اجمالي ٧٩/٧٦
الاســـتثمار الحـــكومي	٢٠٨ر٠	٢٦٠ر٨	٣٢٩ر٩	١٩٠ر١	٢١٧ر٠	٨٩٧ر٨
الاستثمـــار الخـــاص	٥٠ر٠	٦٠ر٤	٨٠ر٩	٩٠ر٩	١٠١ر٠	٣٣٣ر٢
اجمالي الاستثمـــــارات	٢٥٨ر٠	٣٢١ر٢	٣١٠ر٨	٢٨١ر٠	٣١٨ر٠	١٢٣١

ويتبين من تحليل مفردات الاستثمار الحكومي انه وان تجاوز الرقم الاجمالي للاستثمارات المنفذة ما كان مخططا فان عناصر هذا التنفيذ قد اختلفت عما كان مخططا نتيجة الانخفاض في معدل استثمارات بعض الجهات ، وتجاوز استثمارات جهات أخرى . فنجد ان الوزارات المدنية كان مخططا لها استثمارات تبلغ ٦٣٧,٠ مليون ريال عماني خلال الفتـرة ١٩٧٦ ــ ١٩٧٩ بينما قامت بتنفيذ ما قيمته ٥٣٠ مليون ريال فقط خلال نفس الفترة . أي بنسبة تنفيذ قدرها ٨٣,٢٪ كما ان الخطة قدرت ان تبلغ حصة الحكومة في المصروفات الرأسمالية لشركة نفط عمان نحو ٧٨ مليون ريال عماني بينما بلغ المنصرف الفعلي ١٢٨ مليون ريال عماني أي بنسبة ١٦٤,١٪ من تقديرات الخطة . كذلك قدرت الخطة ان تبلغ مصروفات قطاع الدفاع والأمن القومي ذات الطابع المدني نحو ١١٥ مليون ريال عماني وقد بلغ المنصرف الفعلي ٢٤٠ مليون ريال عماني أي بنسبة ٢٠٨,٧٪ عن تقديرات الخطة .

جـــــدول رقـــم (٧)

تفصيل الاستثمار الحكومي المنفذ

(مليون ريال عماني)

بيـــــــــان	مخطط ٧٩/٧٦	فعلي ٧٩/٧٦	نسبةالتنفيذ ٪
استثمارات الوزارات المدنية	٦٣٧ر٠	٥٣٠	٨٣ر٢
حصة الحكومة في المصروفات الرأسمالية لشركة نفط عمان	٧٨ر٠	١٢٨	١٦٤ر١
مصروفات الدفاع ذات الطابع المـــــدني ٠	١١٥ر٠	٢٤٠	٢٠٨ر٧
جملة الاستثمارات الحكومية	٨٣٠ر٠	٨٩٨	١٠٨ر٢

كذلك نجد أن معدلات التنفيذ قد اختلفت على مستوى القطاعات . فقد كان هناك انخفاض في معدل تنفيذ بعض القطاعات وتجاوز في استثمارات قطاعات أخرى .

جـــــدول رقـــم (٨)

الموقف التراكمي للاستثمارات الحكومية من عام ٧٦ ـ ١٩٧٩ موزعة على القطاعات الاقتصادية

القطاعات	اجمالى المخطط ٧٦ ـ ٧٩ مليـون ريال	اجمالى المنفذ ٧٦ ـ ٧٩ مليـون ريال	نسبة التنفيذ ٪
النفط والمعادن	١٤٢ر٣	١٤٨ر٣	١٠٤ر٢٪
الزراعة والاسماك	٢٨ر٥	١٤ر٩	٥٢ر٣ ٪
الصـــــناعة	٢٤ر٧	٥ر٣	٢١ر٥ ٪
التجارة والسياحة	١١ر٩	١٧ر٢	١٤٤ر٥٪
الهياكل الاقتصادية	٣٧٩ر٢	٣٦١ر٠	٩٥ر٢ ٪
الهياكل الاجتماعية	٨٩ر٢	٥٧ر٢	٦٤ر١ ٪
الادارة العامـــة ★	١٤١ر٢	٢٨٧ر٧	٢٠٣ر٨٪
المؤسسات المالية	١٣ر٠	٦ر٢	٤٧ر٧ ٪
جملة القطاعات	٨٢٠ر٠	٨٩٧ر٨	١٠٨ر٣

★ تشمل المصروفات الانمائية ذات الطابع المدني لقطاع الدفاع والامن القومي .

وقد حققت استثمارات القطاع الخاص نموا مستمرا من سنة لاخرى فبلغ مجموعها في السنوات الاربع نحو ٣٣٣ مليون ريال عماني وذلك مقابل استثمارات مخططة قدرها ٣٢٥ مليون ريال عماني أي بمعدل تنفيذ قدره ١٠٢,٥٪ .

جـــــدول رقـــم (٩)

بيان مقارن عن استثمارات القطاع الخاص المنفذة في سنة ١٩٧٦ الى سنة ١٩٧٩

(مليون ريال عماني)

بيـــــان	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	اجمالي ٧٩/٧٦
حصة الشركاء في استثمارات شركة ثنية نفط عمـان	١٠ر٥	١٢ر٦	٢٢ر٣	٢٤ر٦	٨٠ر٠
استثمارات شركات النفط الاخرى	٥ر٦	٩ر٠	١٠ر٦	١٩ر١	٤٤ر٣
الاســـــكان والتشـــييد	٢٦ر١	٣٦ر٢	٢٩ر٤	٣٠ر٠	١١١ر٧
شـــركة الاســمنت	ـ	٢ر٠	ـ	ـ	٢ر٠
مشـــروع النحـــاس	٠ر٣	٠ر٤	٠ر٥	٠ر١	١ر٣
مشـــروعات صناعية اخري	٩ر٥	١٨ر٤	١٤ر١	٩ر٤	٥١ر٤
مشـــروعات تجـــارية	١ر٦	٢ر٣	٢ر٧	٢ر٠	٧ر٠
مشـــروعات زراعـــة واســماك	١ر٢	١ر٦	٢ر٢	٣ر٧	١٥ر٩
قطـــاعات اخـــرى	٥ر٦	٨ر٤	٩ر١	٢ر١	١٩ر٦
المجمـــــــوع	٦٠ر٤	٨٠ر٩	٩٠ر٩	١٠١ر٠	٣٣٣ر٢

أما التوزيع الجغرافي للاستثمارات الحكومية فقد جاء متمشيا الى حد كبير مع ما كان مخططا . ذلك أن أهداف الخطة الأولى نصت على ضرورة توزيع الاستثمارات جغرافيا بحيث تعود بالنفع على مختلف مناطق البلاد وسائر أهلها وحتى يزول التفاوت في مستوى المعيشة بين مختلف المناطق مع ايلاء اولوية خاصة للمناطق الأقل تقدما في الوقت الحاضر . وقد خص منطقة العاصمة ٣٠,٤٪ من الاستثمارات المنفذة والمنطقة الجنوبية ٢٥,١٪ وباقي المناطق ٤٤,٥٪ .

جـــــدول رقـــم (١٠)

التوزيع الجغرافي للاستثمارات الحكومية المخططة والمنفذة خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩

المنطقـــــة	المخطط		المنفذ	
	مليون ريال	٪	مليون ريال	٪
العاصـــــمة	٢٧٢ر٠	٣٢ر٧	٢٧٢ر٩	٣٠ر٤
الداخـــــل	٣٢٥ر٠	٣٩ر٢	٣٩٩ر٥	٤٤ر٥
الجنوبيـــــة	٢٣٣ر٠	٢٨ر١	٢٢٥ر٤	٢٥ر١
الجملـــــة	٨٣٠ر٠	١٠٠	٨٩٧ر٨	١٠٠

وقد تم خلال السنوات الاربع استكمال المشروعات التي كان قد بدأ العمل فيها قبل بداية الخطة الخمسية الأولى ، كما تم تنفيذ عدد كبير من المشروعات الجديدة . وفيما يلي بيان بأهم المشروعات التي تمت فعلا اثناء سنوات الخطة :

١ ـ مشروع مطاحن دقيق عمـــــان .
٢ ـ مشروع صوامع الغلال وتوسعاتها .
٣ ـ مشروع خزانات النفط في ريســوت .
٤ ـ محطة الكهرباء وتحلية المياه بالغبرة وتوسعاتها .
٥ ـ اقامة وتشغيل محطات كهرباء في ٢٦ مدينة وقرية .
٦ ـ توسعات في شبكات توزيع الكهرباء والمياه .
٧ ـ مشروع تعمير مطرح الكبرى .
٨ ـ مشروعات تعمير وخدمات مناطق القرم والخوير .
٩ ـ انشاء خط أنابيب من بيال الى العاصمة لاستغلال الغاز الطبيعي .
١٠ ـ مشروع مطرح للأسماك .
١١ ـ انشاء صندوق تشجيع الصيادين .
١٢ ـ انشاء بنك تنمية عمان .
١٣ ـ انشاء ميناء ريسوت الجديد .
١٤ ـ انشاء مطار صلالة .
١٥ ـ انشاء وتشغيل فندق انتركونتنتال .
١٦ ـ انشاء وتشغيل مستشفى صـــلالة .
١٧ ـ توسعات مستشفيات النهضة وخولة ونزوى وصور وصحار .
١٨ ـ انشاء عدد كبير من المراكز والعيادات الصحية في مختلف الولايات .
١٩ ـ انشاء معهد التدريب الزراعي في نزوى .
٢٠ ـ انشاء معاهد للمعلمين .
٢١ ـ انشاء عدد كبير من المدارس في جميع أنحاء السلطنة .
٢٢ ـ انشاء أربع مراكز جديدة للتدريب المهني .
٢٣ ـ انشاء معهد الادارة العامة .
٢٤ ـ انشاء محطة الأقمار الصناعية .

٢٥ ـ توسعات شبكة الهاتف والتلكس .
٢٦ ـ مشروعات تقوية البث الاذاعي والتليفزيوني .
٢٧ ـ اقامة مساكن شعبية في مناطق مختلفة من السلطنة .
٢٨ ـ اقامة مراكز اجتماعية وادارية في المنطقة الجنوبية .
٢٩ ـ طريق السيب ـ نزوى .
٣٠ ـ طريق روي ـ بستان ـ سداب .
٣١ ـ طريق مطرح ـ مسقط البحري .
٣٢ ـ طريق المصنعة ـ الرســـتاق .
٣٣ ـ طريق عبرى ـ البريمي .
٣٤ ـ طريق مطرح ـ قريات .
٣٥ ـ طريق بدبد ـ صور .
٣٦ ـ طريق ثمريت ـ صلالة .
٣٧ ـ طريق صلالة ـ طاقة ـ المعمورة .
٣٨ ـ طريق الجبل الأخضر .

وذلك علاوة على عدد آخر من المشروعات الهامة بدأ فيها العمل فعلا أثناء سنوات الخطة الخمسية الأولى ويتوقع الانتهاء منها في بداية سنوات الخطة الثانية . وأهم هذه المشروعات ما يلي :

١ ـ أربعة طرق جبلية بالمنطقة الجنوبية مجموع طولها ٢٠٨ كيلو متر ، ومن المتوقع أن يتم انشاؤها في نهاية عام ١٩٨١ .

٢ ـ طرق مسندم وقد تم فعلا انشاء جزء منها ومن المتوقع أن تستكمل في نهاية عام ١٩٨١ .

٣ ـ طريق نزوى ـ ثمريت الذي يبلغ طوله أكثر من ثمانمائة كيلو متر .

وقد تمت أجزاء منه فعلا ، ومن المتوقع أن يكتمل في نهاية عام ١٩٨١ .

٤ ـ خط أنابيب الغاز الطبيعي الى صحار . وقد بدأ العمل في تنفيذه فعلا ، ومن المتوقع أن يكتمل قبل نهاية ١٩٨١ .

٥ ـ مشروع تعدين وصهر النحاس ، وقد بدأ العمل في تنفيذه فعلا ، ومن المتوقع أن يكتمل ويبدأ الانتاج في سنة ١٩٨٢ .

٦ ـ مشروع الاسمنت بطاقة ٦٢٤ الف طن سنويا . وقد بدأ العمل في تنفيذه فعلا ، ومن المتوقع أن يكتمل ويبدأ الانتاج في منتصف عام ١٩٨٣ .

٧ ـ مشروع المنطقة الصناعية في الرسيل وقد تمت دراستها ومن المتوقع أن يتم انشاء المرحلة الأولى منها في بداية ١٩٨٢ .

٨ ـ مشروع مصفاة النفط بطاقة ٥٠ الف برميل يوميا ، وقد بدأ العمل في تنفيذه فعلا ، ومن المتوقع أن يكتمل ويبدأ الانتاج قبل نهاية ١٩٨٢ .

الفصـــل الرابع

موارد واستخدامات الدولة

تميزت السنوات الاربع باستقرار ملحوظ للموقف المالي للسلطنة . ويرجع ذلك أساسا الى ترشيد الانفاق الحكومي ،. واتباع نظام المناقصات في التعاقد ، وادخال العديد من التنظيمات التي أدت الى تطوير نظام الادارة المالية للدولة بحيث أصبحت الرقابة المالية أكثر احكاما .

وبدراسة الموقف التراكمي للاعوام الاربعة من الخطة (١٩٧٦ ـ ١٩٧٩) يتضح ان الخطة قدرت ان يبلغ اجمالي الموارد في الاعوام الاربعة نحو ٢٣١٣ مليون ريال عماني بينما بلغت الموارد الفعلية نحو ٢٦٧١ مليون ريال عماني أي بزيادة قدرها ١٥,٤٪ عما كان واردا بالخطة وقدرت الخطة ان تبلغ الايرادات النفطية نحو ١٨١١ مليون ريال عماني بينما بلغت الايرادات المحققة فعلا نحو ٢٠٣٠ مليون ريال عماني ، أي بزيادة قدرها ١٢,١٪ عما كان واردا بتقديرات الخطة . أما بالنسبة للمصروفات فقد قدرت الخطة أن تبلغ نحو ٢٣١٣ مليون ريال عماني ، بينما بلغت المصروفات الفعلية نحو ٢٥٩٢ مليون ريال عماني أي بزيادة قدرها نحو ١٢٪ عن تقديرات الخطة . ورغم التقارب في الاجماليات بين المخطط والمحقق الفعلي فهناك بعض الفروقات على مستوى البنود المختلفة .

جـــدول رقـم (١١)

اجمالي الموارد والمصروفات الفعلية والمخططة

خلال الاعـــوام ٧٦ الى ١٩٧٩

(مليون ريال عماني)

البيـــان	اجمالي الموارد والمصروفات الفعليـة	اجمالي الموارد والمصروفات المخططة	نسبة التنفيذ الفعلي الى المخطط
اولا : الايرادات :			
ايـــرادات النفط	٢٠٣٠	١٨١١	١ر١١٢٪
ايـــرادات اخـــرى	١٧٣	١١٧	٩ر١٤٧٪
قروض ومعونات خارجية	٤٦٨	٣٨٥	٣ر١٢١٪
جملة المـــوارد	٢٦٧١	٢٣١٣	٤ر١١٥٪
ثانيا : المصروفات :			
الدفاع والامن القومي	١٠٤٣*	٨٢٧**	١ر١٢٦٪
المصروفات المدنية المتكررة	٥٧٤	٥٤٩	٤ر١٠٤٪
المصروفات المدنية الانمـائية	٦٥٨	٧١٥	٩ر٩١ ٪
احتيـــاطي عـــام	ـ	٢٨	ـ
ســـداد القروض وفوائدهـــا	٢١٧	١٩٤	٩ر١٦٣٪
اجمـــالي المصروفـــات	٢٥٩٢	٢٣١٣	١١٢٪

* يدخل فيها ٢٤٠ مليون ريال عماني مصروفات ذات طابع مدني انمائي .

* يدخل فيها ١١٥ مليون ريال عماني مصروفات ذات طابع مدني انمائي .

وقد اتجه اجمالي الايرادات الذاتية الى الارتفاع في جميع السنوات باستثناء عام ١٩٧٨ الذي شهد انخفاضا في اجمالي الايرادات الذاتية عن مستوى عام ١٩٧٧ نتيجة انخفاض انتاج النفط مع ثبات سعره ، وبالتالي انخفاض ايرادات النفط ، أما الايرادات غير النفطية فقد اتجهت الى الارتفاع خلال جميع السنوات .

ومن ناحية أخرى فقد اتجهت المصروفات الجارية الى الارتفاع المستمر خلال جميع السنوات نتيجة للتوسع الذي حدث في مختلف المجالات ، ونتيجة للارتفاع الدولي في مستوى الاسعار العام . أما مصروفات التنمية المدنية بما في ذلك حصة الحكومة في المصروفات الرأسمالية لشركة تنمية نفط عمان فقد تفاوتت من سنة لاخرى وذلك لانها مرتبطة بتوقيت اعداد المشروعات .

هذا وقد سجلت الموازنة عجزا اجماليا في جميع السنوات فيما عدا عام ١٩٧٩ الذي تحقق فيه فائض اجمالي . وبالنسبة للمعونات والقروض الجديدة فقد تفاوتت بين سنة واخرى . هذا وقد انخفضت مديونية الدولة انخفاضا ملحوظا في ١٩٧٩ بسبب قيام الحكومة بالتبكير في سداد الديون ذات الشروط التجارية في تلك السنة .

جـــــدول رقـــم (١٢)

ماليـــــة الحكـــومة

(مليون ريال عماني)

البيـــــان	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	اجمالي ٧٩/٧٦
ايـــرادات النفـــط	٤٥٥	٤٨٢	٤٥٨	٦٣٥	٢٠٣٠
ايـــرادات اخـــرى	٣٢	٣٨	٤٥	٥٨	١٧٣
اجمالى الايرادات الذاتية	٤٨٧	٥٢٠	٥٠٣	٦٩٣	٢٢٠٣
المصروفات المتكررة :					
الدفاع والامن القومى	٢٧٢	٢٢٧	٢٦٥	٢٦٩	١٠٤٣
الوزارات المدنيـــة	٩٥	١٢٧	١٣٨	١٤٤	٥٠٤
حصة الحكومة فى المصروفات المتكررة لشركة تنمية نفط عمـان	١٢	١٥	١٩	٢٤	٧٠
الفوائد المدفوعة عن القروض	٧	١٠	١٦	٢٠	٥٣
اجمالى المصـروفات المتكررة	٣٨٦	٣٨٩	٤٣٨	٤٥٧	١٦٧٠
الفائض او العجز الجـارى	+ ١٠١	+ ١٣١	+ ٦٥	+ ٢٣٦	+ ٥٣٣
مصروفات التنمية :					
الوزارات المدنيـــة	١٨١	١٣٠	٨٩	١٣٠	٥٣٠
حصة الحكومة فى مصروفات شـركة تنمية نفط عمـان	١٤	١٦	٣٤	٦٤	١٢٨
اجمالى مصروفات التنمية	١٩٥	١٤٦	١٢٣	١٩٤	٦٥٨
الفائض او العجز الاجمالى	ـ ٩٤	ـ ١٥	ـ ٥٨	+ ٤٢	ـ ١٢٥
معـــــونات	+ ١٨	+ ٩٣	+ ٧	+ ٦٢	+ ١٨٠
صـــافي الاقتـــراض	+ ٨٠	ـ ٢٣	+ ١٩	ـ ٥٢	+ ٢٤
قـــروض جـــديدة مستلمه	(+ ١٠٥)	(+ ٦٠)	(+ ٨٢)	(+ ٤١)	(+ ٢٨٨)
اقساط قروض مدفوعة	(ـ ٢٥)	(ـ ٨٣)	(ـ ٦٣)	(ـ ٩٣)	(ـ ٢٦٤)
جملة وسائل مواجهة العجز	+ ٩٨	+ ٧٠	+ ٢٦	+ ١٠	+ ٢٠٤
الفائض او العجز النهائى	+ ٤	+ ٥٥	ـ ٣٢	+ ٥٢	+ ٧٩

ويتبين من جدول مالية الحكومة أن جملة مصروفات الحكومة الجارية والانمائية في الاربع سنوات قد بلغت ٢٣٢٨ مليون ريال عماني ، في حين ان مواردها الذاتية قد بلغت ٢٢٠٣ مليون ريال عماني ، أي بعجز ١٢٥ مليون ريال عماني فحسب . ويمثل هذا العجز نسبة قدرها ٥,٤٪ من جملة المصروفات الحكومية الجارية والانمائية الرأسمالية .

وتمت مقابلة العجز في الموارد المشار اليها عن طريق المعونات بصفة أساسية حيث بلغ حجم المعونات المحصلة فعلا خلال الاربع سنوات ١٨٠ مليون ريال عماني . ولكن بالنظر الى أن حجم المعونات المحصلة لم يكن منتظما من سنة لاخرى فقد اضطرت الدولة الى الاقتراض في بعض السنوات ثم سداد القروض في سنوات اخرى . وبذلك بلغ صافي الاقتراض في نهاية الاربع سنوات ٢٤ مليون ريال عماني .

وقد ترتب على حصيلة هذه العناصر الثلاثة أي عجز الموارد الذاتية وحجم المعونات المحصلة ، وحجم صافي الاقتراض ، ان اسفرت الاربع سنوات عن فائض صغير في حجم الموارد الاجمالية المتاحة بلغت قيمته ٧٩ مليون ريال عماني . ويلاحظ ان هذا الفائض قد استخدم بالكامل في مقابلة التزامات مالية أخرى على الدولة غير واردة في جدول مالية الحكومة . وتتمثل هذه الالتزامات في مساهمات الحكومة في رؤوس أموال المؤسسات الدولية والاقليمية وبعض المؤسسات المحلية حيث جرى العمل في نظام الموازنة على عدم ادراج هذه البنود كمصروفات وانما تظهر في الحساب الختامي للدولة كاستخدامات رأسمالية .

كمايتبين انه من جملة المصروفات الحكومية الجارية والانمائية والتي بلغ مجموعها في الاربع سنوات ٢٣٢٨ مليون ريال عماني كما سلفت الاشارة فانه قد تم استخدام ١٠٤٣ مليون ريال عماني منها في اغراض الدفاع والامن القومي ، أي بنسبة ٤٤,٨٪ من جملة هذه المصروفات .

وفي الجانب المدني تم استخدام ٥٠٤ مليون ريال عماني في مقابلة المصروفات المتكررة المدنية أي بنسبة ٢١,٧٪ من جملة المصروفات الجارية والانمائية وكذلك استخدم في مقابلة المصروفات الانمائية المدنية ٥٣٠ مليون ريال عماني أي بنسبة ٢٢,٨٪ وخص سداد الفوائد على قروض الدولة ٥٣ مليون ريال عماني أي بنسبة ٢,٣٪ .

وبلغت حصة الحكومة في المصروفات المتكررة لشركة تنمية نفط عمان ٧٠ مليون ريال عماني أي بنسبة ٣٪ من جملة المصروفات الحكومية الجارية والانمائية . كما بلغت حصتها من المصروفات الرأسمالية للشركة المذكورة ١٢٨ مليون ريال عماني أي بنسبة ٥,٥٪ .

ويتضح مما سبق أن هيكل استخدام الموارد التي اتيحت خلال السنوات الاربع الأولى من الخطة كان كما يلي :

مصروفات الدفاع والأمن القومي	٤٤,٨٪
مصروفات مدنية متكررة	٢١,٧٪
مصروفات مدنية انمائية	٢٢,٨٪
حصة الحكومة في المصروفات المتكررة لشركة تنمية نفط عمان	٣,٠ ٪
حصة الحكومة في المصروفات الانمائية لشركة تنمية نفط عمان	٥,٤ ٪
سداد فوائد قروض الدولة	٢,٣ ٪
	١٠٠

الفصـــل الخامس
النقـــــود والائتمـــــان

حدث نمو سريع في حجم الجهاز المصرفي بالسلطنة استجابة للتوسع الكبير في النشاط الاقتصادي خلال السنوات الاربع الأولى للخطة . فبلغ عدد البنوك العاملة بالسلطنة بخلاف البنك المركزي العماني ٢٢ بنـكا في عام ١٩٧٩ مقابل ١٣ بنكا في عام ١٩٧٥ ، كما ارتفع عدد الفروع العاملة الى ١٣٢ فرعا مقابل ٥٥ فرعا في بداية الفترة . وتشمل هذه البنوك ٢٠ بنكا تجاريا بالاضافة الى بنكين متخصصين هما بنك تنمية عمان وبنك الاسكان العماني .

ونتيجة لازدياد النشاط الاقتصادي في البلاد فقد ارتفع عرض النقود الى ١٢٤,٦ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٩ م مقابل ٧٢,١ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٥ أي بزيادة نسبتها ٧٢,٨٪ ومن مكونات عرض النقود ارتفع النقد لدى الجمهور الى ٧٤,٣ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٩ مقابل ٣٨,٦ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٥ أي بزيادة نسبتها ٩٢,٥٪ كما ارتفعت الودائع تحت الطلب الى ٥٠,٣ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٩ مقابل ٣٣,٥ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٥ أي بزيادة نسبتها ٥٠,١٪ .

جـــدول رقـم (١٣)
عـــرض النقـــود (مليون ريال عماني)

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
النقد لدى الجمهور	٣٨ر٦	٤٧ر٨	٥٥ر١	٦٤ر٤	٧٤ر٣
ودائع تحت الطلب	٣٣ر٥	٥٤ر٩	٥٨ر٢	٥٣ر٧	٥٠ر٣
عـــــرض النقود	٧٢ر١	١٠٢ر٧	١١٣ر٣	١١٨ر١	١٢٤ر٦
ودائع لاجل وادخارات	٤٠ر٥	٥٧ر٩	٨٨ر٤	١٠٧ر٦	١١٨ر٥
السيوله المحلية الخاصه	١١٢ر٦	١٦٠ر٦	٢٠١ر٧	٢٢٥ر٧	٢٤٣ر١
الودائع الحكوميـــة	٣٣ر٥	٣٩ر٣	٧١ر٥	٤٢ر٥	٦٨ر١
السيولة الاجمـــالية	١٤٦ر١	١٩٩ر٩	٢٧٣ر٢	٢٦٨ر٢	٣١١ر٢

كذلك ارتفعت الودائع لاجل والادخارات الى ١١٨,٥ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٩ مقابل ٤٠,٥ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٥ أي بزيادة نسبتها ١٩٢,٦٪ .

ونتيجة لذلك فقد ارتفعت السيولة المحلية الخاصة ـ وهي تمثل مجموع عرض النقود والودائع الادخارية ـ الى ٢٤٣,١ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٩ مقابل ١١٢,٦ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٥ أي بزيادة نسبتها ١١٥,٩٪ وقد كان معدل نمو حجم السيولة النقدية الخاصة سريعا في السنتين الاوليتين حيث بلغ نحو ٤٣٪ في سنة ١٩٧٦ و ٥٣٪ سنة ١٩٧٧ ثم تباطأ بعد ذلك حيث بلغ ٢٢٪ في سنة ١٩٧٨ و ١٠٪ في سنة ١٩٧٩ . ويعكس هذا تطـور السياسة المالية والنقدية للدولة التي عملت على الحد من الضغوط التصخمية ومن حجم العجز في الموازنة العامة للدولة . كما يعكس في سنة ١٩٧٨ على وجه الخصوص ثبات أسعار النفط في ذلك العام في نفس الوقت الذي انخفض فيها انتاج النفط وقتئذ .

وارتفعت الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي الى ٦٨,١ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٩ مقابل ٣٣,٥ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٥ ، أي بزيادة نسبتها ١٠٣,٣٪ .

وترتب على ذلك زيادة حجم السيولة الاجمالية الى ٣١١,٢ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٩ مقابل ١٤٦,١ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٥ ، أي بزيادة نسبتها ١١٣,٠٪ .

ويتبين من تحليل العوامل المؤثرة على كمية وسائل الدفع ان اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي كان سببا رئيسيا في التوسع النقدي الكبير الذي طرأ في سنة ١٩٧٦ ثم اتجه حجم هذا الاقتراض الى الثبات في سنتي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ بفضل الجهود التي بذلت للتحكم في حجم عجز الموازنة

العامة للدولة . ثم انخفض اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي انخفاضا كبيرا في سنة ١٩٧٩ حيث استخدمت الحكومة الزيادة في ايراداتها النفطية ، التي طرأت نتيجة لارتفاع أسعار النفط في النصف الثاني من ذلك العام ، في تخفيض حجم مديونيتها قصيرة الأجل .

وأما بالنسبة للائتمان المصرفي المقدم من الجهاز المصرفي الى القطاع الخاص فقد تمشى أيضا مع التطور العام لكمية وسائل الدفع حيث ارتفع حجم هذا الائتمان ارتفاعا كبيرا في السنتين ١٩٧٦ و ١٩٧٧ بمعدل ٤٠٪ و ٣٩٪ على التوالى ثم تباطأ معدل زيادته الى ١٩٪ و ١٢٪ في السنتين التاليتين .

وفي نفس الفترة ارتفع صافي الموجودات الاجنبية الى ١٨٦,٣ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٩ مقابل ٣٦,١ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٥ ، أي بزيادة نسبتها ٤١٦,٠٪.وقد تركز أكبر قدر من هذه الزيادة في سنة ١٩٧٩ بسبب ارتفاع أسعار النفط كما سلفت الاشارة . ولكن عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ يمثلان أيضا تحسنا ملحوظا في حجم صافي الارصدة الاجنبية بالمقارنة بالعامين السابقين عليهما .

جـــــدول رقـــم (١٤)

العوامل المؤثرة على كمية وسائل الدفع

(مليون ريال عماني)

البيـــــــان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
مطلوبات الجهاز المصرفي من الحكومة	١ر٦٩	٨ر١٠٧	٤ر٦٤	٨ر٦٩	٢ر٤
للبنـــك المركـــزى العمـــاني	٧ر٠	٣ر١٨	٤ر٨	٢ر٤٩	٢ر٠
للبنـــوك التجـــــارية	١ر٦٢	٥ر٨٩	٠ر٥٦	٦ر٢٠	٠ر٤
مطلوبات البنوك التجارية من القطـــاع الخـــاص	٢ر٨٥	٤ر١١٩	٣ر١٦٦	٧ر١٩٧	٨ر٢٢١
صافي الموجودات الاجنبية ١+٢+٣	+ ١ر٣٦	+ ٠ر٣١	+ ٢ر١٠٧	+ ٩ر٧٣	+ ٣ر١٨٦
١ ـ الارصدة الاجنبية للحكومة	+ ٢ر٢٩	+ ٣ر٣٧	+ ٧ر٤٤	+ ١ر٤٦	+ ٧ر٥٥
٢ ـ صافي الموجودات الاجنبية للبنك المركزى العمـــاني	+ ٨ر٥٥	+ ٤ر٦٨	+ ٨ر٩٦	+ ٤ر٦٠	+ ٣ر١٤٢
(أ) الموجـــــودات	+ ٨ر٥٦	+ ٨ر٧٦	+ ٥ر١٠٥	+ ٢ر٩٧	+ ٠ر١٥٣
(ب) المطلـــــوبات	ـ ٠ر١	ـ ٨ر٤	ـ ٧ر٨	ـ ٨ر٣٦	ـ ٧ر١٠
٣ ـ صافي الموجودات الاجنبية للبـــنوك التجـــارية	ـ ٩ر٤٨	ـ ٧ر٧٤	ـ ٣ر٣٤	ـ ٦ر٣٢	ـ ٧ر١١
(أ) الموجـــــودات	+ ١ر٢٣	+ ٣ر١٥	+ ٣ر٢٣	+ ٨ر٣٦	+ ٨ر٦٧
(ب) المطلـــــوبات	ـ ٢ر٧٠	ـ ٠ر٩٠	ـ ٦ر٦٧	ـ ٤ر٦٩	ـ ٥ر٧٩

وبتحليل صافي الموجودات الاجنبية يتبين ان الارتفاع قد تم أساسا في صافي الموجودات الاجنبية للبنك المركزي العماني حيث ارتفعت الى ١٤٢,٣ مليون ريال عماني في سنة ١٩٧٩ مقابل ٥٥,٨ مليون ريال عماني في سنة ١٩٧٥ ، أي بزيادة نسبتها ١٥٥,٠٪ ويرجع ذلك الى سداد مديونية الحكومة للبنك المركزي ، وكذلك الى زيادة رأسماله ، مما مكنه من زيادة استثماراته في الخارج .

وكذلك تحسن مركز البنوك التجارية تحسنا واضحا ذلك ان صافي الموجودات الاجنبية لديها كان يمثل مركزا مدينا بنحو ٧٥ مليون ريال عماني في سنة ١٩٧٦ ، ثم انخفض صافي مديونيتها الى نحو نصف ذلك في السنتين التاليتين بفضل السياسات المالية والنقدية الحريصة التي اتبعتها الحكومة . ثم انخفض صافي مديونيتها في سنة ١٩٧٩ انخفاضا كبيرا أيضا .

وبتحليل بيانات توزيع الائتمان المصرفي المقدم من البنوك التجارية الى مختلف القطاعات يتضح ان قطاع التجارة والاستيراد والتصدير قد استحوذ على الجزء الأكبر من الائتمان المصرفي اذ بلغ ما حصل عليه في عام ١٩٧٩ نحو ٥٠٪ من المجموع بينما كانت أهميته النسبية في سنة ١٩٧٥ هي حوالي ٣٣٪ ويليه من حيث الاهمية النسبية قطاع التشييد الذي ارتفعت نسبة ما حصل عليه من ائتمان مصرفي من ١١,٦٪ عام ١٩٧٥ الى ١٥,٢٪ في عام ١٩٧٩ . وأما الأهمية النسبية للقروض التي قدمتها البنوك التجارية الى الحكومة فقد انخفضت انخفاضا كبيرا من ٤٢,٩٪ في عام ١٩٧٥ الى ٢٤,٥٪ في سنة ١٩٧٧ ثم ٨٪ في سنة ١٩٧٨ ، وأخيرا الى ٢٪ في سنة ١٩٧٩ . ويرجع ذلك الى قيام الحكومة في سنتي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ بتحويل الجزء الأكبر من مديونيتها قصيرة الاجل من البنوك التجارية الى البنك المركزي العماني . وأما في سنة ١٩٧٩ فقد قامت الحكومة كما سلفت الاشارة بسداد معظم مديونيتها قصيرة الاجل للجهاز المصرفي كله بما في ذلك البنك المركزي العماني .

جـــــدول رقـــم (١٥)

توزيع الائتمان المصرفي للبنوك التجارية على القطاعات الاقتصادية

(مليون ريال عماني)

البيـــــان	١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٩		١٩٧٨	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
الاســـــتيراد	٤٠ر٠	٢٧ر٢	٥٨ر٦	٢٨ر١	٨٢ر٠	٣٥ر٧	٩٨ر٣	٤٣ر٧	١٠٤ر١	٤٤ر٣
التصـــــدير	٥ر٠	٣ر٠	٥ر٠	٣ر٠	٥ر٠	٢ر٠	٧ر٠	٣ر٠	٠ر٤	٠ر٣
تجـارة الجملة والمفـــرق	٨ر٥	٥ر٨	٧ر٦	٣ر٧	١١ر٠	٤ر٨	١٠ر٧	٤ر٨	١٣ر١	٥ر٥
التعـــــدين	١ر٣	٠ر٩	٢ر٥	١ر٣	٢ر٢	١ر٠	١ر١	٠ر٥	٣ر٥	١ر٥
التشـــــييد	١٧ر١	١١ر٦	١٤ر٨	٧ر١	٢١ر٦	٩ر٤	٣٠ر٢	١٣ر٤	٣٥ر٧	١٥ر٢
الصـــــناعة	٠ر٧	٠ر٥	١ر٥	٠ر٧	٥ر٣	٢ر٣	٥ر٧	٢ر٥	٤ر٥	١ر٩
الكهـرباء والغاز والميـــاه	١ر٠	٠ر٧	—	—	٦ر٠	٣ر٠	٢ر٠	١ر٠	٩ر٠	٠ر٤
المواصلات والنقل	٠ر٨	٥ر٠	٤ر١	٢ر٠	٤ر٧	٢ر٠	٥ر٦	٢ر٥	٦ر٧	٢ر٨
المؤسسات المالية	—	—	٠ر١	—	١ر٠	—	١ر٦	٠ر٧	١ر٢	٥ر٠
الخـــــدمات	١ر٨	١ر٢	٢ر٨	١ر٣	٥ر٦	٢ر٥	٦ر٦	٢ر٩	٥ر١	٢ر٢
الحـــــكومة	٦٣ر١	٤٢ر٩	٨٦ر٣	٤١ر٤	٥٦ر٣	٢٤ر٥	١٨ر٠	٨ر٠	٤ر٧	٢ر٠
ديـون شـخصية	١٠ر٣	٧ر٠	٢١ر٥	١٠ر٣	٢٩ر٤	١٢ر٨	٣٥ر٠	١٥ر٦	٣١ر٠	١٣ر٢
الزراعة والصناعة	—	—	٠ر٢	٠ر١	٠ر٦	٠ر٣	٠ر٥	٠ر٢	٠ر٩	٠ر٤
أخـــــرى	٢ر٠	١ر٤	٧ر٨	٣ر٨	٩ر٧	٤ر٢	١٠ر٨	٤ر٨	٢٢ر٤	٩ر٩
المجمـــــوع	١٤٧ر١	١٠٠	٢٠٨ر٣	١٠٠	٢٢٩ر٦	١٠٠	٢٢٥	١٠٠	٢٣٥ر٣	١٠٠

وقد اتجه المستوى العام لاسعار الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية على الائتمان المصرفي الممنوح منها الى الارتفاع طوال الاربع سنوات وبلغ هذا الارتفاع أقصاه في عام ١٩٧٩ وان ظل هذا المستوى أقل من المستوى العالمي لسعر الفائدة حيث ان البنك المركزي العماني قد طبق أثناء تلك الفترة سياسة فرض حد أقصى على سعر الفائدة على الائتمان المصرفي وكذلك على الودائع .

وفي سنة ١٩٧٩ تركز ٧٦,٦٪ من جملة الائتمان المصرفي في الفئة التي خضعت لسعر فائدة يتراوح ما بين ١٠ ــ ١٢٪ ، في حين أن ٢٦,٧٪ فحسب من جملة الائتمان المصرفي كانت تخضع لهذه الفئة من سعر الفائدة في سنة ١٩٧٥ .

الفصـــل السادس

ميزان المدفوعات والتجـــارة الخارجية

أسفرت تقديرات العمليات الجارية في ميزان المدفوعات عن فائض بلغ نحو ١٢٤,٣ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٩ مقابل عجز بلغ نحو ١٢,٨ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٥ . ويرجع ذلك الى الارتفاع الملموس في مستوى الفائض الذي حققه الميزان التجاري حيث ارتفع مستواه الى ٢٩٤,٢ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٩ مقابل ١٤٠,٨ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٥ . وقابل ذلك زيادة العجز في العمليات الجارية غير المنظورة حيث ارتفع الى ١٦٩,٩ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٩ مقابل ١٥٣,٦ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٥ .

ومن أهم ما تظهره أرقام ميزان المدفوعات انخفاض تحويلات الارباح الى ٤٦,٥ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٩ مقابل ٧٦,٠ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٥ . وهذه تشمل تحويلات أرباح شركة تنمية نفط عمان وشركات المقاولات والشركات الاجنبية الاخرى العاملة بالسلطنة . ومن جانب آخر ارتفعت التحويلات الخاصة أي تحويلات العمال الاجانب العاملين بالسلطنة الى نحو ٩٧,٠ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٩ مقابل نحو ٦٢,٠ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٥ .

كذلك انخفض بند صافي القروض والمعونات الى نحو ٥٨,٠ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٩ مقابل ١٢٤,٠ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٥ . فقد انخفضت المعونات الى نحو ٦٢,٠ مليون ريال عماني مقابل ٧٢,٠ مليون ريال عماني بينما ان صافي القروض بلغ ــ ٣,٨ مليون ريال عماني مقابل نحو ٥٢,٠ مليون ريال عماني خلال نفس الفترة .

وقد اسفرت كل هذه العمليات عن فائض نهائي في ميزان المدفوعات قدره نحو ١١٢,٠ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٩ مقابل عجز بلغ ١,٥ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٥ . وقد تمت مقابلة هذا الفائض النهائي في ميزان المدفوعات لسنة ١٩٧٩ بزيادة الارصدة الاجنبية لدى السلطات النقدية بمبلغ ٩١,٥ مليون ريال عماني كذلك فقد تحسنت الارصدة الاجنبية لدى البنوك التجارية بنحو ٢١,٠ مليون ريال عماني .

ويتبين من جدول ميزان المدفوعات انه من بين الاربع سنوات التي يمثلها هذا التقرير اسفرت العمليات الجارية عن عجز في سنتي ١٩٧٦ و ١٩٧٨ وعن فائض في سنتي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ .

جـــــدول رقـــم (١٦)

تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة من ٧٥ ـ ١٩٧٩

البيـــــان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
العمليات الجارية المنظورة ٠					
ـ الصادرات واعادة التصدير	٤٨٩ر٢	٥٥١ر٢	٥٥٩ر٤	٥٥٢ر٠	٧٨٧ر٤
ـ الـــــــواردات	٣٤٨ر٤	٣٨٣ر٨	٣٩٢ر٩	٤٢٨ر٣	٤٩٣ر٢
(أ) الميزان التجـــارى	+ ١٤٠ر٨	+ ١٦٧ر٤	+ ١٦٦ر٥	+ ١١٣ر٧	+ ٢٩٤ر٢
العمليات الجارية غير المنظورة ٠					
ـ تحـــويلات الارباح	— ٧٦ر٠	— ٧٣ر٩	— ٥١ر٨	— ٣٩ر٧	— ٤٦ر٥
ـ التحـــويلات الخاصـــة	— ٦٢ر٣	— ٧٥ر٩	— ٧٦ر٦	— ٨٣ر٣	— ٩٧ر٢
ـ عائدات الاستثمار (صافي)	+ ٣ر٣	+ ١ر٩	— ٨ر١	+ ١ر٦	+ ٥ر٦
ـ خدمـــات اخـــرى (صافي)	— ١٨ر٧	— ٢٢ر٧	— ٢٤ر١	— ٢٢ر٩	— ٣١ر٨
(ب) جملة العمليـــات الجـــارية غـــيـــر المنظـــورة	— ١٥٣ر٦	— ١٧٠ر٦	— ١٥٤ر٣	— ١٤٤ر٣	— ١٦٩ر٩
(ج) اجمالى العمليات الجارية (أ + ب)	— ١٢ر٨	— ٣ر١	+ ١٢ر٢	— ٣٠ر٦	+ ١٢٤ر٣
(د) القـــروض والمعـــونات (صـــافي)	١٢٤ر٠	٦٥ر٨	١٢٣ر٨	— ١ر٢	٥٨ر١
المعـــــونات	٧١ر٦	١٨ر٠	٩٢ر٧	٧ر٠	٦١ر٩
القـــروض صـــافي	٥٢ر٤	٤٧ر٨	٣٠ر١	— ٨ر٢	— ٣ر٨
(هـ) رؤوس امـــوال قطـــاع النفط (صـــافي)	— ٣٦ر٥	٣٥ر٧	١٣ر٧	١٥ر٦	٨ر٧
(و) توزيعات حقوق السحب الخاصة ٠	—	—	—	—	٩ر٠
(د) اخطـــاء الحـــذف	— ٨٦ر٢	— ١٠٢ر٨	— ٧٢ر٩	— ١٧ر٣	— ٧٩ر٦
التوازن النهائي (ج + د + هـ + و)	— ١ر٥	— ٤ر٤	+ ٧٥ر٨	— ٣٣ر٥	+ ١١٢ر٤
التغير في الارصدة الاجنبية	+ ١ر٥	+ ٤ر٤	— ٧٥ر٨	+ ٣٣ر٥	— ١١٢ر٤
ـ السلطات النقـــدية	— ١٣ر٨	— ٢١ر٣	— ٣٥ر٤	+ ٢٥ر٢	— ٩١ر٥
ـ البنـــوك التجـــارية	+ ١٥ر٢	+ ٢٥ر٧	— ٤٠ر٤	— ١ر٧	— ٢٠ر٩

وفي خلال الفترة ارتفعت الواردات السلعية المسجلة الى ٤٣١,٠ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٩ مقابل نحو ٢٦٤,٠ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٥ بنسبة زيادة بلغت نحو ٦٣,٠٪ وقد ارتفعت الواردات في جميع المجموعات السلعية . اذ ارتفعت الواردات من السلع الاستهلاكية بنحو ٩٤٪ ، والسلع الوسيطة بنحو ٣٥٪ والسلع الاستثمارية بنحو ٥١٪ .

جـــــدول رقـــم (١٧)

الموقف التفصيلي للمجموعات السلعية في الفترة ٧٥ ـ ١٩٧٩

(مليون ريال عماني بالاسعار الجارية)

البيـــــان	١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
السلع الاستهلاكية	١٠١ر٥	٣٨ر٤	١١٠ر٣	٤٤ر٠	١٣٦ر٨	٤٥ر٣	١٥٨ر٦	٤٨ر٥	٢٠٣ر٩	٤٧ر٤
السلع الوسيطة	٧٤ر٢	٢٨ر١	٥٩ر٨	٢٣ر٩	٧١ر٨	٢٣ر٧	٨١ر١	٢٤ر٨	٩٣ر٢	٢١ر٦
السلع الاستثمارية	٨٨ر٦	٣٣ر٥	٨٠ر٤	٣٢ر١	٩٣ر٥	٣١ر٠	٨٧ر٥	٢٦ر٧	١٣٣ر٤	٣١ر٠
جملة الواردات	٢٦٤ر٣	١٠٠	٢٥٠ر٥	١٠٠	٣٠٢ر١	١٠٠	٣٢٧ر٢	١٠٠	٤٣٠ر٥	١٠٠

وتشمل الواردات السلعية المسجلة أعلاه الواردات عن طريق صلالة موزعة طبقا للتوزيع الفعلي في السنوات ٧٦/ ١٩٧٩ وموزعة بطريقة تقديرية لعام ١٩٧٥ وقد اعتمد في عملية التصنيف على معيار الطلب النهائي حيث تم تصنيف الواردات التي تذهب الى اشباع الطلب الاستهلاكي تحت مجموعة السلع الاستهلاكية اما تلك التي تذهب الى اشباع الطلب الوسيط فقد تم تصنيفها تحت مجموعة السلع الوسيطة كذلك الواردات التي تذهب الى اشباع الطلب الاستثماري فقد صنفت تحت مجموعة السلع الاستثمارية .

وقد حققت الصادرات واعادة الصادرات ارتفاعا كبيرا في عام ١٩٧٩ حيث بلغت نحـو٧٨٧ مليون ريال عماني مقابل نحو ٤٨٩ مليون ريال عماني خلال عام ١٩٧٥ بنسبة ٦١٪ ويرجع ذلك أساسا الى الزيادة التي طرأت على حصيلة النفط نتيجة للزيادات في أسعار النفط وبخاصة في عام ١٩٧٩ . فقد حققت الصادرات النفطية في عام ١٩٧٩ ارتفاعا في حصيلتها بلغت نسبته نحو ٥٣,٠٪ عن عام ١٩٧٥ رغم انخفاض مستوى الانتاج . كذلك حققت الصادرات غير النفطية في عام ١٩٧٩ ارتفاعا في حصيلتها بلغت نسبته نحو ٣٢٧,٠٪ عن مستوى عام ١٩٧٥ .

وجدير بالاشارة الى أن رقم اعادة الصادرات قد حقق تقدما ملموسا خلال الفترة وبدأ يحتل مكانة ملحوظة في التجارة الخارجية للسلطنة .

جـــــدول رقـــم (١٨)

تطور الصادرات فى الفترة من ٧٥ ـ ١٩٧٩

(مليون ريال عماني)

البيـــــان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الصـــادرات النفطية	٤٨٨ر١	٥٤٣ر٨	٥٤٥ر٩	٥٢١ر٨	٧٤٥ر٧
الصادرات غير النفطية	١ر١	١ر٤	١ر٥	٣ر٣	٤ر٧
اعـــادة الصـــادرات	ـــ	٦ر٠	١٢ر٠	٢٦ر٩	٣٧ر٠
جملة الصـــادرات	٤٨٩ر٢	٥٥١ر٣	٥٥٩ر٤	٥٥٢ر٠	٧٨٧ر٤

الفصل السابع
التوظيف

ترتب على زيادة النشاط الاقتصادي خلال السنوات الماضية زيادة في عدد العاملين سواء في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص . فقد زاد عدد العاملين في القطاع الحكومي المدني من ١٩٠٠٠ شخص في عام ١٩٧٥ الى نحو ٣٦٠٠٠ شخص في عام ١٩٧٩ . وقد زاد عدد العاملين العمانيين في هذا القطاع من ١٥٠٠٠ شخص في عام ١٩٧٥ الى ٢١٢٧٢ شخص في عام ١٩٧٩ . كما زاد عدد العاملين الأجانب من ٤٠٠٠ شخص في عام ١٩٧٥ الى ١٤٧١٩ شخص في عام ١٩٧٩ ، وقد ترتب على هذه الزيادة ان انخفضت نسبة العاملين العمانيين الى مجموع العاملين في القطاع الحكومي من ٧٩٪ في عام ١٩٧٥ الى ٥٩,٢٪ في عام ١٩٧٩ .

جدول رقم (١٩)

عدد العاملين في القطاع الحكومي المدني خلال السنوات ٧٥ ـ ١٩٧٩

السنة	عماني	اجنبي	المجموع	العمانيون ٪
١٩٧٥	١٥ر٠٠٠	٤ر٠٠٠	١٩ر٠٠٠	٧٩ر٠
١٩٧٦	١٥ر٦٨٨	٦ر٦٤٣	٢٢ر٣١١	٧٠ر٣
١٩٧٧	١٧ر٢٦٩	٩ر٤٩٦	٢٦ر٧٦٥	٦٤ر٥
١٩٧٨	١٨ر٤٦٦	١١ر٩٥٨	٣٠ر٤٢٤	٦٠ر٧
١٩٧٩	٢١ر٣٧٣	١٤ر٧١٩	٣٦ر٠٩١	٥٩ر٣

وتشير البيانات الاحصائية للتوظف في القطاع الحكومي الى ان وزارة التربية والتعليم تحتل المرتبة الأولى من حيث نصيبها النسبي في جملة العاملين حيث بلغت نسبة العاملين فيها ٢٣٪ في عام ١٩٧٩ ، يليها ديوان التشريفات بنسبة ١١,٤٪ ثم وزارة الصحة بنسبة ١٠,٧٪ ، ثم وزارة الدولة لولاية ظفار بنسبة ٧,٦٪ ثم وزارة شئون الأراضي والبلديات بنسبة ٧,٢٪ ثم وزارة المواصلات بنسبة ٦,٢٪ ثم وزارة الكهرباء والمياه بنسبة ٤,٩٪ .

وبالنسبة للعاملين في القطاع الخاص فلا يوجد حاليا بيانات دقيقة عن حجم قوة العمل العمانية، أما العاملين الأجانب في القطاع الخاص فقد زاد عددهم الى ١١٣٠٦٢ شخص في عام ١٩٧٩ مقابل ٨٦٩٨٧ شخص في عام ١٩٧٦ أي بزيادة قدرها ٢٦٠٧٥ شخص وبنسبة ٣٠٪ وذلك حسب بطاقات العمل المستخرجة من قبل دائرة العمل. ويتبين من تصنيفهم حسب المجموعات المهنية أن أكثر من نصفهم يشتغل بمهن أو حرف تدخل في قطاع التشييد والمقاولات ، وعلى وجه الخصوص البناؤون وكانوا يكونون ٢٣,٤٪ من عدد العمال الأجانب في سنة ١٩٧٩ ، والنجارون وكانت نسبتهم ١٠,٣٪ ، والحدادون وكانت نسبتهم ٩,٣٪ ، والسمكريون ونسبتهم ٣,٦٪ ، والصباغون ونسبتهم ٢,٤٪ . والمشرفون على العمال ونسبتهم ٢,٥٪ .

ملحـــــق

بيـان الكتب والنشرات الصادرة من مجلس التنمية

	عنوان الكتاب أو النشرة	تاريخ الاصدار	اللغة
١	ـ كتاب الاحصاء السنوي ابتداء من عـام ١٩٧٢	سـنوي	عربي/انجليزي
٢	ـ عمان ـ حقائق وأرقام ابتداء من عـام ١٩٧٣	سـنوي	عربي/انجليزي
٣	ـ التنميـة في عمـان ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤	نوفمبر ١٩٧٤	عربي/انجليزي
٤	ـ المسح السنوي للعمالة في القطـاع الخـاص ابتداء من عـام ١٩٧٤	سـنوي	عربي/انجليزي
٥	ـ مسح نفقات الأسرة عن الفترة يونيو ـ سبتمبر ١٩٧٤	مارس ١٩٧٥	عربي/انجليزي
٦	ـ مسح نفقات الأسرة عن الفترة يوليو ـ أغسطس ١٩٧٧	فبراير ١٩٧٨	عربي/انجليزي
٧	ـ مسح نفقات الأسرة عن الفترة يناير ـ مارس ١٩٨٠	سبتمبر ١٩٨٠	عربي/انجليزي
٨	ـ مسح ولادات الأطفال في مراكز الولادة والحالات الاسـرية بالسـلطنة خـلال الفتـرة ١٥ أغسطس ـ ٣١ ديسمبـر ١٩٧٤	ديسمبر ١٩٧٥	عربي/انجليزي

٩	ـ مسح ولادة الأطفال في مراكز ولادات الحـالات الأسـرية بالسـلطنة خـلال الفتـرة ١ يوليو حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٨	ديسمبر ١٩٧٨	عربي/انجليزي
١٠	ـ النشـرة الربع سـنوية عن أهم المؤشـرات الاقتصـادية ابتداء من مارس ١٩٧٧	ربع سـنوية	عربي/انجليزي
١١	ـ دراسة احصائية عن الشركات المسـجلة في سـلطنة عنـان	١٩٧٧	عربي
١٢	ـ مسح احصائي للمنشآت الصناعية في سلطنة عمان عـن عـام ١٩٧٨	يونيـو ١٩٨٠	عربي/انجليزي
١٣	ـ مسح احصائي لقطاع البناء والتشييد في عمان عـن عـام ١٩٧٨	يونيـو ١٩٨٠	عربي/انجليزي
١٤	ـ خطة التنمية الخمسية ٧٦ ـ ١٩٨٠	١٩٧٦	عربي/انجليزي
١٥	ـ تقرير متابعة خطة التنمية الخمسية ابتداء من عام ١٩٧٦	سـنوي	عربي
١٦	ـ دراسة عن مصايد الأسماك التقليدية في منطقة العاصمة	ابـريل ١٩٧٨	عربي
١٧	ـ دراسة عن قطاع الزراعة في السلطنة ـ الجزء الأول	ينـاير ١٩٨٠	انجليزي
١٨	ـ دراسة عن قطاع الزراعة في السلطنة ـ الجزء الثاني	ينـاير ١٩٨٠	انجليزي
١٩	ـ دراسة عن تنمية الأسماك في عمـان	يوليـو ١٩٨٠	انجليزي

مطبعة مزون
MAZOON PRINTING PRESS
ص.ب ٧١٧٨ مطرح سلطنة عمان تليفون ٧٧٢١٦١